وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

" كتاب دورى رقم (٢٣٦) لسنة ٢٠٠٨ "

ايماء الي قرار وزارة الصحة والسكان قطاع الرعاية العلاجية والعاجلة رقم (٤) لسنة ٢٠٠٨ بشأن تحويل مستشفي نجع حمادي المركزي الي **مستشفي عام .**

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتباراً من ٢٠٠٨/٧/١ ما يلي :-

اولا :- انشاء الوحدة الحسابية لمستشفي نجع حمادي العام بمحافظة قنا بوزارة الصحة والسكان . **الرقم الكودى ١٠٨٠١٠١٩٠**

(موازنة حكم محلي)

ثانيا :- ينتهى اشراف الوحدة الحسابية لادارة نجع حمادي الصحية **علي حسابات مستشفي نجع حمادي** العام بمحافظة قنا .

ثالثا :- تؤول الارصدة الخاصة لحسابات مستشفي نجع حمادي العام **نقلا من الوحدة** الحسابية لادارة نجع حمادي الصحية الي الوحدة الحسابية المنشأة بالبند اولا .

تحريرا في ٢٠٠٨/٥/٢٧

(ادارة قطاع الحسابات والمديريات المالية)

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

محاسب/ [illegible]

وزارة الماليـــة
رئيس الإدارة المركزية
لحسابات الحكومة

كتاب دوري رقـم (٤٠) لسنة ٢٠٠٨

سبق وان صدر كتاب دوري رقم(١٨) لسنة ٢٠٠٨ بشأن تعديل بعض أحكام لائحه بدل السفر ومصاريف الانتقال تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم (١٠٨) لسنة ٢٠٠٨ وحيث أنه صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٠٠) لسنة ٢٠٠٨والمتضمن.

ماده(١)

يلغى قراري رئيس مجلس الوزراء رقمـى ١٠٨ لسنة ٢٠٠٨ ، ٢٣٨ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٨ لسنة ٢٠٠٨ المشار أليه .

ماده(٢)

يستمر العمل بأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٨٢.

ماده (٣)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

هذا وتهيب وزارة المالية بالسادة المسئولين الماليين بالجهاز الآدارى للدولة وحدات الإدارة المالية والهيئات العامة الخدمية والآقتصاديه والآجهزه المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري الحسابات وكلاتهم العمل على ما تضمنه هذا القرار من تعليمات موضع التنفيذ والالتزام بكل دقه.

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب /أحمد حسن أحمد جوهر)

٢٠٠٨/٦/

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

" كتاب دورى رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٨ "

.....

ايماء الي القرار الوزاري رقم ١٣٧ فى ٢٠٠٧/٥/٢٠ والمتضمن فى مادته الاولى تقسم ادارة الفيوم التعليمية الى ادارتين وهما :- (ادارة غرب الفيوم – ادارة شرق الفيوم) .

ايماء الى الكتاب الدورى رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٧ والمتضمن انشاء الوحدة الحسابية للادارة التعليمية غرب الفيوم بالفيوم

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتباراً من ٢٠٠٨/٧/١ ما يلى :-

اولا :- انشاء الوحدة الحسابية لادارة شرق الفيوم التعليمية بالفيوم (موازنة حكم محلي) **الرقم الكودى** ٢٠٩٠١١٩٠٧ .

ثانيا :- تعديل مسمى الوحدة الحسابية للادارة التعليمية بمركز الفيوم بالفيوم لتصبح كالتالى :-

" الوحدة الحسابية لادارة غرب الفيوم التعليمية بالفيوم " .

ثالثا :- ينتهى اشراف الوحدة الحسابية للادارة التعليمية الفيوم المعدل مسماها بالبند ثانياً علي حسابات ادارة شرق الفيوم التعليمية .

رابعاً :- تؤول الارصدة الخاصة لادارة شرق الفيوم التعليمية بالفيوم نقلاً من الوحدة الحسابية للادارة التعليمية بالفيوم المعدل مسماها بالبند ثانياً الى الوحدة الحسابية المنشأة بالبند اولاً .

تحريرا في : ٣ / ٦ / ٢٠٠٨
(أ.ع قطاع الحسابات والمديريات المالية)

رئيـــس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة
١٦١٨
" محاسب/ احمد حسن احمد جوهر "

ترشيد الانفاق الحكومى ، وحظر شراء اية اصناف عن طريق الاسترداد مادام يتوفر البديل المحلى لها ، ومراعاة ما تضمنه منشور عام وزارة المالية رقم ٩ لسنة ٢٠٠٧ فى هذا الخصوص ، مع استمرار العمل بالقرارات والمنشورات والكتب الدورية السابق صدورها فى هذا الشأن .

٣. يتعين على الهيئات الاقتصادية ووحدات العام وقطاع العام الاعمال العام الالتزام بتوريد فوائضها وحصة الدولة فى ارباحها الى الخزانة العام وفقا للمراعيد المحدود ، مع قيام تلك الجهات بسداد كافة المتأخرات المستحقة عليها لوزاره المالية لبنك الاستثمار عن سنوات سابقة ، كما يتعين على الجهات سابق لها الاقتراض سواء كانت قروض محلية أو خارجية الالتزام بسداد اقساط وفوائد هذه القروض فى مواعيد استحقاقها .

٤. تحقيق الاستفادة الكاملة من المخزون السلعى والركد وعدم اللجواء الى شراء اصناف جديدة قبل استنفاذ الموجود بالمخازن ومراعاة حظر شراء من غير الانتاج المحلى الا فى حالة الضرورة القصوى ، فى حالة عدم وجود الانتاج الوطنى وفى حدود الاعتمادات المخصصة بموافقة الوزير المختص ، مراعاة مراعاة الاحتفاظ بالمخزون اللاستراتيجى اللازم .

وعلى السادة مراقبى حسابات ومديرين الماليين وممثلى وزارة المالية – كلا فيما يخصه – الالتزام بتنفيذ احكام هذا المنشور بكل دقة لتحقيق الرقابة المالية الفعاله والانضباط المالي اللازم ويترتب على مخالفة القواعد المتقدمة بمسئوليتهم القانونية .

تحريرا فى : /٦/٢٠٠٨

رئيـــس
قطاع الحسابات الختامية
والمشرف على قطاع الحسابات والمديريات المالية
١٦/١١
(محاسب / امير رزق حنا)